

نظريّة الجرجاني النحويّة واللّسانيّات الغبّيّة مقاربة الإجراءات التّطبيقيّة في صياغة الطّرح المعرفي

The grammatical theory of Al-Jurjani and Western linguistics
The applied procedure approach in formulating the cognitive proposition

د. عبد الرحيم البار*

جامعة محمّد الصّديق بن يحيى، جيجل، الجزائر

abderrahimelbar@univ-jjel.dz

تاريخ القبول: 2024/05/14

تاريخ الإرسال: 2024/03/13

الملخص: في نصّ مقالنا هذا نرمي نحو التّطلع إلى معرفة أوجه التّفارب المنهجي التّطبيقي بين النّظرية اللّغوية العربيّة ونذكر تحديدا وحصرنا نظرية 'عبد القاهر الجرجاني النّحوية'، وبين النّظريات اللّسانية الغربيّة المتوّعة، والمقاربة هنا تشمل استقراء توصيفهم لأبنية نظام اللّغة وفي تفسير ظواهرها وفي شرح قواعدها عموما، وإن كانت الدّراسات في هذه الاتجاهات موسّعة ومتباينة. وعملنا هنا نرى فيه أهميّة العطاء المعرفي؛ لاسيما أنّه يقدم لنا تصورا حقيقيا عن مجريات البحث عند هذه الاتجاهات، ويقرب لنا الصّورة العمليّة المنهجية التي سارت عليها في دراسة اللّغة، ومن جهة أخرى نحاول تقريب هذه الأسس والمنطلقات الإجرائية لهذه المدارس بما تكتسبه نظرية الجرجاني النّحوية من مقدرات منهجية ومعرفية معلومة وجليّة في أعماله، وكلّ ذلك هو قراءة ضمنية تأملية للوافد اللّساني الغربيّ ونعرضه على أصول تراثنا اللّغويّ التّفيس لنعيد قراءة لسانياتنا العربيّة المعاصرة في ظلّ هذا الزّخم اللّغوي المتداخل أحيانا والمتشابك أحيانا أخرى.

الكلمات المفتاحية: نظرية الجرجاني النّحوية، اللّسانيات الغربيّة، مقارنة، توصيف.

Abstract: In the text of our article, we aim to aspire to know the aspects of applied methodological convergence between Arabic linguistic theory, and we specifically mention Abdul Qahir al-Jurjani's grammatical theory, and the various Western linguistic theories. The approach here includes their description of the structures of the language system, the interpretation of its phenomena, and the explanation of its rules in general, although the studies in These trends are broad and varied, and our work here is an important work that gives us a real picture of the research process in these trends. It also brings us closer to the practical, methodological picture that followed in the study of language. We are trying to bring together these foundations and procedural starting points of these schools on the one hand and what Al-Jurjani's theory acquires. Grammar has methodological and cognitive capabilities on the other hand, and all of this is an implicit, contemplative reading of the Western linguistic arrival and we expose it to the origins of our precious linguistic heritage in order to re-read our contemporary Arabic linguistics in light of this overlapping and intertwined linguistic momentum.

Keywords: Al-Jurjani's grammatical theory, Western linguistics, approach, description.

مقدمة:

إنّ آراء الجرجانيّ النّحويّة لها أثر بالغ في تنوير الدّرس اللّغويّ العربيّ قديماً، بل أعادت قراءة الوضع اللّغويّ السّائد آنذاك؛ حيث رأى عبد القاهر ضرورة بعث القواعد النّحويّة حفظاً للّسان من سيء الاستعمال لما عرفه من انزياح أسلوبيّ ظاهر، وخروج عن المألوف والمعهود من استعمال لنظام اللّغة العربيّة. فكان لتلك النّظرية النّحويّة الإحيائية هي القاعدة التي صاغ بها طرحه في (النّظم)، فتارة يرد بها الشّبهات حول قيمة القواعد من جهة ويصوب ما يجب تصويبه ومن جهة أخرى نجده يفسّر بها وجه العظمة اللّغوية الإعجازية لتراكيب القرآن الكريم... فأعمال عبد القاهر الجرجانيّ كلها ذات أثر بارز لا ينكره إلا جاهل أو متجاهل، بل إنّ صدى هذه النّظرية الجلية يمتد عطاؤها إلى عصرنا هذا... والهدف من دراستي هنا هو إعطاء صورة تقريبية إيضاحية لما تضمنته نظرية الجرجانيّ النّحويّة في جانبها التطبيقيّ الإجرائيّ وبين ما جاءت به اللّسانيات الغربيّة على اختلاف اتجاهاتها. فدراستنا هنا هي دراسة وصف وتفسير وشرح للأطر التطبيقية التي انبنى عليها الجانب المعرفي. وكل ما سنقوم به في المقال هو إجابة عن الإشكال الآتي: فيما تتمثل أوجه التقارب والتباين المنهجيّ والإجرائيّ بين نظرية الجرجانيّ النّحويّة وبين المدارس اللّسانية الغربيّة؟ وهل من مشترك حقيقيّ سواء كان في الجانب المنهجيّ أو الجانب المعرفيّ بين الجهتين المختلفتين؟ وسيكون عملنا طبعاً هو استقراء واستقصاء ووصف وتفسير والهدف كما أسلفنا ذكراً هو تقريب الصورة المنهجية والمعرفية التي تميز نظرية الجرجانيّ والمدارس اللّسانية الغربيّة.

1- النّظرية النّحويّة عند الجرجانيّ واللّسانيّات البنيويّة: لقد كان للّسانيّات البنيويّة الأثر البالغ على الدّرس اللّغويّ الحديث بما فيه الدّرس اللّغويّ العربيّ، فهي عصارة بحث 'دو سوسير' الذي نبغ في دراسة اللّغة مستعملاً المنهج البنيويّ والوصفيّ؛ ليقدم قراءات معرفيّة جديدة في دراسة اللّغة، ونستطيع القول أنّ عمله هذا توجّ بتأسيس طرح جديد؛ يعرّف الدّراسة اللّغويّة تعريفاً علمياً، وباتت اللّسانيّات في حلّمها الحديثة تدرس دراسة علميّة، وقد جاءت البنيويّة بوصفها توجّهاً علمياً جديداً يتخذ نمطاً إجرائياً خاصاً في دراسة اللّغة، ونقف في هذا العنصر بحثاً عن مواطن الاتفاق المعرفيّ والمنهجيّ بين ما تنصّ عليه المدرسة البنيويّة وبين ما تكتسبه نظرية الجرجانيّ النّحويّة، وفيه نسوغ مايلي:

-يتفق دو سوسير وعبد القاهر في أهميّة نظم اللفظ وفق قانون التّركيب، وهو ما يسميه دو سوسير بنظام اللّغة وما تحتويه من رموز، ويصطلح عليه الجرجانيّ في نظريّته بالنّظم وفق ما تقتضيه ضرورات السّياق، ولعلنا نجد في تعريفهما للألفاظ، وفي بيان وظيفتها في التّركيب الوجه المشترك بينهما، فقال دو سوسير في تعريفه للّغة: "اللّغة هي جزء محدّد من اللّسان، مع أنّه جزء جوهريّ... فاللّغة نتاج اجتماعيّ ملكة اللّسان ومجموعة من التّقاليد الضّروية التي تبناها مجتمع ما"¹، يقدم دو سوسير رؤية مهمّة في تعريف اللّغة وما يقصده من التّقاليد اللّغويّة هو ما اتّفق على تداوله في الكلام؛ حيث يتقيّد المتكلّم بهذه الأعراف اللّغويّة المستعملة، وخروجه عن قيودها كسر لحدود اللّغة المفهومة المتداولة،

فالتزامه تلك العادات كما أشار دو سوسير يحقّق الفهم المشترك بين طرفي الكلام، وقد جاء رأي دو سوسير مفسّراً ارتباط قيمة اللفظ في تحديد المعنى الذي يفرض عليه استعمال اللغة، قائلاً: "اللغة نظام من القيم الخالصة التي لا يحدوها سوى ترتيب عناصرها في لحظة معينة"²؛ أي أنّ اختيار اللفظ واستعماله يخضع لعامل 'الانتقاء والتّمييز بين المتروك وبين المستعمل وبين الذي يؤدّي المعنى ويحقّقه، وبين الذي يؤثّر عليه بالسلب' وهنا تحضرنا مقولة توافقيّة فيما ذهب إليه عبد القاهر الجرجاني في شرحه قانون النّظم حيث يقول: "ليس النّظم شيئاً؛ إلا توخّي معاني النّحو وأحكامه ووجوهه وفروقه فيما بين معاني الكلم، وأنك قد تبيّنت أنّه إذا رفع معاني النّحو وأحكامه ممّا بين الكلم حتى لا تراد فيها في جملة، ولا تفصيل خرجت الكلم المنطوق ببعضها في إثر بعض في البيت من الشّعور، والفصل من النّثر عن أن يكون لكونها في مواضعها التي وضعت فيها موجب ومقتض، وعن أن يتصوّر أن يقال في كلمة منها: إنّها مرتبطة بصاحبة لها، ومتعلّقة بها، وكائنة بسبب منها، وأنّ حسن تصوّر ذلك قد ثبت فيه قدمك وملاً من الثّقة نفسك، وباعدك من أن تحنّ إلى الذي كنت عليه، وأن يجرك الإلف والاعتیاد إليه، وأنك جعلت ما قلناه نقشا في صدرك، وأثبتته في سويداء قلبك، وصادقت بينه وبين نفسك"³، لا غرو أنّ الاختلاف قائم في شرح العالمين لمفاهيم نظام اللغة، وهذا يرجع إلى اختلاف طبيعة المادة المدروسة، واختلاف فترات الزمن من مرحلة إلى أخرى إلا أنّ الجرجاني في النّص الذي قدّمناه كان يعي كلّ الوعي أهميّة السّياق الكلامي الخاضع لقانون العرف اللّغوي، وإن كان الجرجاني يسمّيه قانون النّحو؛ حيث أظهر أحكامه، وأسدّى معالمه، وهذا يتوافق ونظام العربيّة المتناسق نحوياً ودلاليّاً فعبارته: (توخي معاني النّحو وأحكامه ووجوهه وفروقه فيما بين معاني الكلم) خير دليل واضح على 'التّقارب المنهجيّ في عرض وصف استعمال اللغة وبيان حدّها' وإظهار الغاية القصوى من البحث فيها حيث إنّ المشترك التّوافقيّ بين العالمين يظهر في البحث عن ضوابط اللغة، وهكذا فالاختلاف جليّ وظاهر في المصطلحات والمفاهيم، ويبقى التّقارب محصوراً في الرّؤى والأفكار؛ نظراً للمشترك الدّلاليّ بين اللّغات.

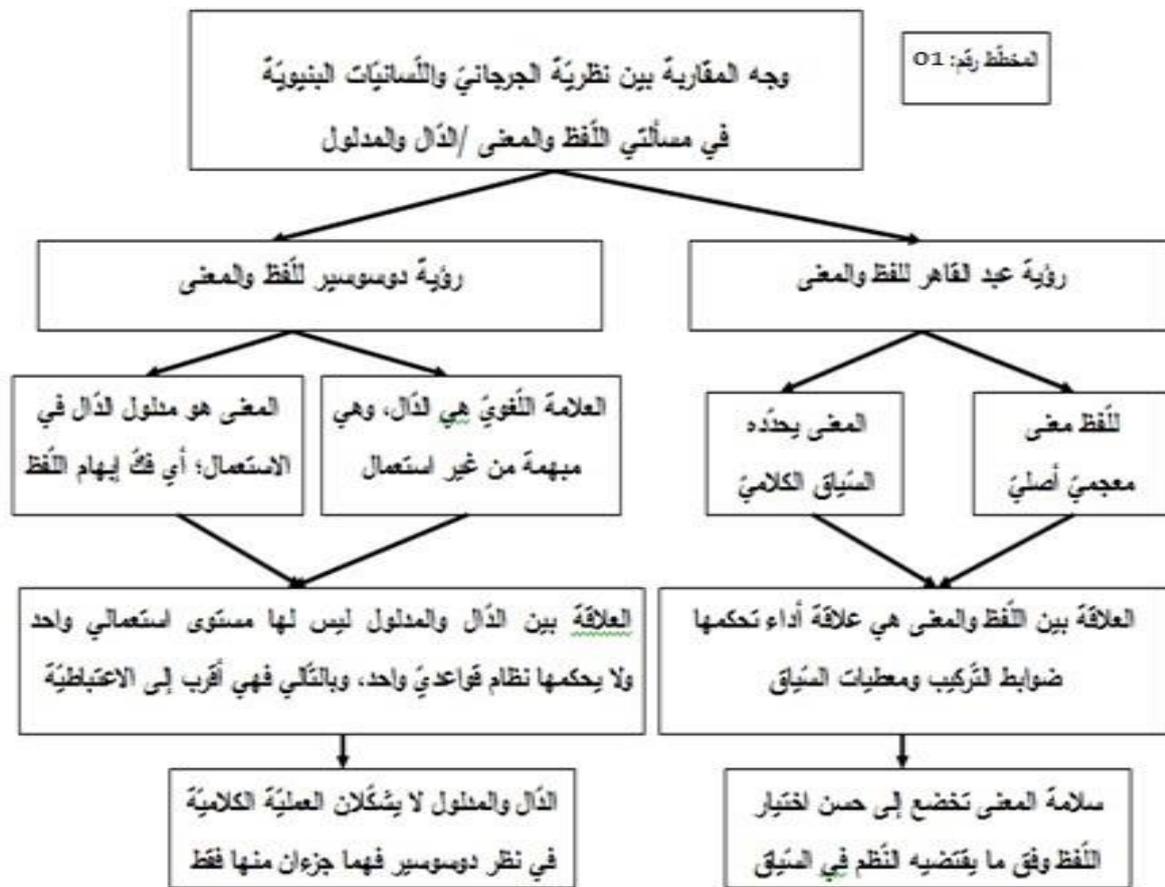
-دراسة اللغة عند دو سوسير تتوزّع إلى قسمين قسم يقع في دراستها من وجهة اجتماعيّة تواصلية وقسم يقع في دراسة الجانب الصّوتيّ كظاهرة فردية، وسعى ذلك بالجانب الأساسيّ والثّانويّ: "الجانب الأساسيّ وهو الذي هدفه اللغة وهو اجتماعيّ محض مستقلّ عن الفرد، وهذا الجانب سيكولوجيّ في جميع صفاته، والجانب الفرعيّ (الثّانويّ)، وهدفه الجزء الفرديّ من اللّسان؛ أي الكلام بما في ذلك العمليّة الصّوتيّة والجانب الفرعيّ هذا سيكوفيزيائيّ"⁴، فالظّاهر من قوله تقسيم الكلام إلى جانبين جانب له صلة بلغة المجتمع فيحكمه البعد الجماعيّ، في حين أنّ البعد الثّاني هو دراسة اللغة على المستوى الدّاتيّ الفرديّ وقوفاً على الظّواهر اللّغويّة الدّاتيّة كالبحث في طبيعة الأصوات وميزاتها انطلاقاً من دراسة الجهاز الصّوتيّ الفرديّ، فدو سوسير يرى أنّ اللغة في طبيعتها هي "نسق من القيم الاجتماعيّة"⁵، وإذا تتبّعنا آراء العلامة عبد القاهر الجرجانيّ، فإنّنا نقف على محطات معرفيّة ضمن كتابه الدّلالات يستعرض من خلالها البعد الاجتماعيّ للغة وهو أيضاً لا يلغي الجانب الصّوتيّ؛ كدراسة فردية ذاتية معزولة عن قيود التّواصل الاجتماعيّ، فجاء من قوله في ذلك: "واعلم أنّك إذا رجعت إلى

نفسك علمت علما لا يعترضه الشك أنّ لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلّق بعضها ببعض ويبني بعضها على بعض وتجعل هذه بسبب من تلك هذا ما لا يجهله عاقل، ولا يخفى على أحد من الناس⁶، فعبرة الجرجانيّ (ما لا يجهله عاقل، ولا يخفى على أحد من الناس) تظهر البعد الاجتماعيّ للكلام؛ حيث جعله شرطا ثابتا لتحقيق معنى الكلام وتصويبه، وهو هنا يرسم للغة حدودا اجتماعيّة لا يمكن بأيّ حال تجاوزها، وإلاّ يصبح الكلام سقيماً غير مفيد بعيداً عن الغاية المنشودة في تحقيق لغة التّواصل، وهو ما ذكره دوسوسير.

-تطرق 'دو سوسير' إلى قضية الدّال والمدلول، فوقف على طبيعة العلاقة القائمة بين اللفظ والمعنى الذي يؤديه في الاستعمال اللّغويّ، فبالدّال ومدلوله تتشكّل صور اللّغة المعنويّة، فاللّغة "ما هي إلاّ علاقة تربط دالاً بمدلوله ضمن شبكة تنظيميّة؛ ذلك أنّ الدّال لا يحمل دلالتة في ذاته، إنّما منبع الدّلالة هي تلك التّقابلات الثنائيّة التي تضمّ على مستوى الرّصد اللّغويّ"⁷، ولهذا كانت اللّسانيّات البنيويّة تعطي قيمة عليا لثنائيّة الدّال والمدلول من خلال عرض صوره وأنماطه في التّركيب، وربطه بالاستعمال، وقد كان لعبد القاهر أن نظر "إلى اللفظ والمعنى على أنّهما العنصران المكوّنان للعمليّة الدلاليّة من خلال العلاقة التي تربط بينهما، وكان هذا التّصوّر مبنياً على مبدأ التّلاحم... بين طرفيّ العمليّة الدلاليّة"⁸، ونقدّم هنا قولاً لعبد القاهر حول اللفظ والمعنى: "فينبغي أن ينظر إلى الكلمة قبل دخولها في التّأليف، وقبل أن تصير إلى الصّورة التي بها يكون الكلم إخباراً وأمرّاً ونهيّاً واستخباراً وتعجباً، وتؤديّ في الجملة معنى من المعانيّ التي لا سبيل إلى إفادتها إلاّ بضمّ كلمة إلى كلمة وبناء لفظة على لفظة، هل يتصوّر أن يكون بين اللفظتين تفاضل في الدّلالة؛ حتى تكون هذه أدلّ على معناها الذي وضعت من صاحبها على ما هي موسومة به؟"⁹ فالمصنّف -رحمه الله- أوضح مسلك نظم اللفظ في سياقه، ووقف على مبدأ الاختيار المحكم لتحقيق المبتغى الدلاليّ المقصود من دلالات اللفظ، فربط اختيار اللفظ بما يراد من معنى السّياق وعلى هذا التّصوّر نجد التّوافق بين ما رآه عبد القاهر في قضية اللفظ وبين ما ذهب إليه دو سوسير الذي كان له اهتمام بالغ بثنائيّة الدّال والمدلول.

-هناك فرق ظاهر في تفسير انتظام اللفظ والمعنى (الدّال والمدلول) بين العالمين الجرجانيّ في نظريّته النّحويّة، ودو سوسير في نظريّته اللّسانيّة، فعبد القاهر يرى أنّ انتظام اللفظ والمعنى في السّياق تحكّمه عوامل محدّدة ومقاصد مرتّبة؛ فلا يمكن أن يخرج هذا الانتظام عن القصدية من تأليف النّظم في سياقه المحدّد، أمّا دو سوسير فيرى 'باعتماديّة'¹⁰، فالعلاقة القائمة بين الدّال والمدلول: "فهو يرى بأنّ المدلول يرتبط بقسم من الأصوات تؤلّف الدّال؛ وذلك حسب علاقة يصفها دوسوسير بكونها اعتماديّة"¹¹، فالفرق في تفسير مكونات اللّغة من ألفاظ ومعان واضح في منهج العالمين، والعامل في هذا؛ اختلاف المادة المدروسة في النّظريّتين؛ وهذا -لاشكّ- يؤديّ إلى اختلاف الرّؤية التّفسيّريّة والتّحليليّة في عمل العالمين فطبيعة المادة تتحكّم في الإجراء المنتهج.

ولنا هنا في هذا المخطّط أن نظهر نقاط التّقارب والاختلاف فيما تحتويه نظريّة الجرجانيّ النّحويّة، وفيما جاءت به نظريّة دو سوسير اللّسانيّة، ومنه:



2- النظرية النحوية عند الجرجاني واللسانيات الوصفية: بعد تطرقنا إلى بعض قضايا النظرية النحوية في كتاب الدلائل وما جاءت به اللسانيات البنيوية عند دو سوسير، فإننا نقف هنا تتبعا لمواطن التقارب والاشتراك بين مبادئ الوصفية وبين نظرية الجرجاني النحوية، فلا غرابة من وجود قواسم مشتركة بين النظريتين، وفيه نذكر:

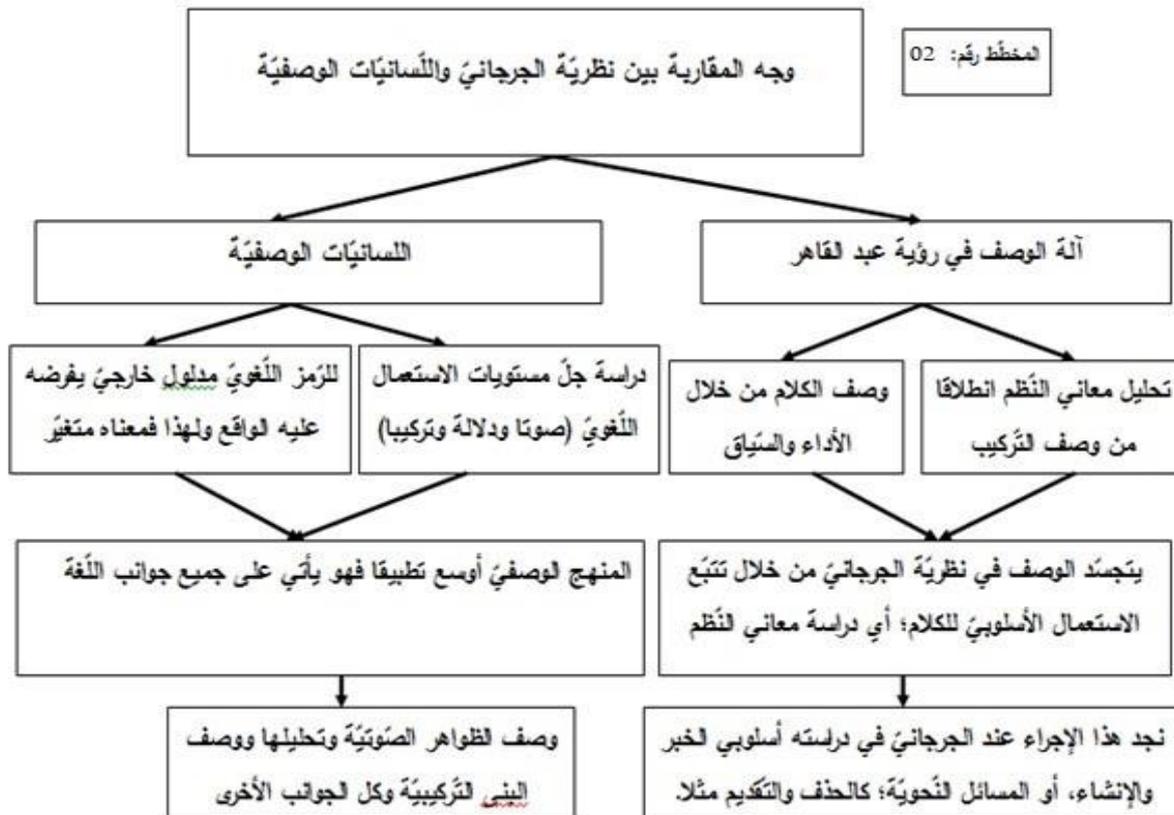
-المنهج الوصفي تربطه صلة وطيدة بالمنهج البنيوي، بل من أبرز أعمال دو سوسير، "فالمَنْهَج الوصفي يعني بدراسة الاستعمال اللغوي في زمان بعينه ومكان بعينه"¹²، ويعني بدراسة البعد النفسي للغة، وحين نتبع نظرية عبد القاهر الجرجاني نجده يذهب إلى هذا البعد العميق الموجود في ثنايا المعاني، فمن قوله: "وأما نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك؛ لأنك تقتضي في نظمها آثار المعاني، وترتيبها على حسب ترتيب المعاني في النفس، فهو إذا نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض"¹³، وهذا دليل على مراعاة أحوال النفس في اختيار اللفظ، وفي فهم معناه المقصود وفي تحري نفسيّة المتلقي لمعاني الكلام ومقاصده، ويمكننا أن نلاحظ وجود فرق ظاهر بين الاتجاهين في توظيف قاعدة الوصف، فعبد القاهر حقيقة خصّ بالوصف تأليف النظم؛ فبحث في خصوصيات الاستعمال والأداء؛ أي الجانب التداولي، أما اللسانيات الوصفية، فكان عملها أوسع ليشمل كلّ مجالات اللغة؛ فهي تعنى بدراسة "كلّ لغة كما هي مستعملة في مكان وزمان معينين"¹⁴ وتقوم على وصف مستوياتها المعجمية، والدلالية، والصوتية والصرفية، والتركيبية بطريقة علمية دقيقة خاضعة لمنهج البحث العلمي.

-تشارك الوصفية والنظرية النحوية للجرجاني في إقرار البعد الرمزيّ الآنيّ لدراسة الكلام المنطوق والوقوف على معاني ألفاظه، فالبحث الوصفيّ يختصّ 'بدراسة وتحليل وظيفة اللغة واستعمالها في الحاضر نطقياً' ومجال البحث فيه "يتمثل في حقل اللغات الحيّة"¹⁵؛ أي المتداولة والمستعملة وكذا هي نظرية الجرجانيّ، حيث يحال المعنى إلى اللفظ المنطوق والمنتقى للاستعمال: "أفترى لشيء من هذه الخصائص التي تملؤك بالإعجاز روعة، وتحضرك عند تصوّرها هيبة تحيط بالنفس من أقطارها تعلقاً باللفظ من حيث هو صوت مسموع، وحروف تتوالى في النطق، أم كلّ ذلك لما بين معاني الألفاظ من الاتساق العجيب، فقد اتّضح إذاً اتّصافاً لا يدع للشكّ مجالاً أنّ الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة، ولا من حيث هي كلم مفردة، وأنّ الألفاظ تثبت لها الفضيلة وخلافها في ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها، أو ما أشبه ذلك ممّا لا تعلق له بصريح اللفظ، وممّا يشهد لذلك أنّك ترى الكلمة تروك وتؤنسك في موضع، ثمّ تراها بعينها تنقل عليك وتوحشك في موضع آخر"¹⁶، فكلّ هذا دليل على البعد الآنيّ للاختيار اللفظيّ في النظم؛ فحديث الجرجانيّ جاء على كيف يكون انتقاء اللفظ انطلاقاً من اختياره وتوالي النطق به بانتظام (الآنية)، وهذا ما تقرّه اللسانيّات الوصفية الحديثة.

-في نظرية الجرجانيّ النحوية نجد أنّ اللفظ ومعناه ذو ارتباط بما يوحيه العقل من أفكار لها صلة بالواقع الاجتماعيّ، وهذا ما تراه اللسانيّات الوصفية، فهم يقولون أنّ الرمز اللغويّ هو ناتج عن 'ارتباط بين الشّيء الخارجيّ والصورة الذهنية لذلك الشّيء'؛ أي مجموعة دلالات عينية يكون لها تأثير مباشر على معنى الرمز اللغويّ.

-وصف الجرجاني هو وصف للمعنى وتركيزه على انتقاء اللفظ الملائم في السياق المحدّد له؛ فقد جاء على تبين قضايا اللفظ والمعنى وعلاقتها بنظم الكلام، فكان يظهر وجه الغلط الذي يكون في الخطاب التواصليّ؛ فيصف الخطأ ثمّ يصوّبه قياساً على الأداء الصّحيح في حين أنّ اللسانيّات الوصفية جاءت في غالبيتها على وصف شكل البناء، وهذا راجع إلى الفرق الجوهريّ بين نظام اللغة العربيّة وبين اللسانيّات الغربيّة عموماً، فالعربيّة فُصل في بنائها العام، ورسم نظامها القواعديّ ولهذا جاء البحث في وصف الأداء والاستعمال في اللغة العربيّة بناء على ما تنصّ عليه قواعد النحو ووفق ما يتناسب وأساليب استعمال العربيّة، أمّا اللغات الغربيّة؛ فهي متغيرة في نظامها التركيبيّ، بل لم تصل إلى تحقيق التصرّور النهائيّ لأنظمتها (قواعد، وأساليب...) إلّا ما جاءت عليه اللسانيّات في العصر الحديث من إضافات وقراءات ومقترحات، ولهذا كانت الوصفية ترفض وجود نظرية ثابتة للغة. فكلّ اللغات الأوربيّة تتعاقب عليها النظريات التي لم تعرف الاستقرار والثبات القاعديّ؛ حتّى في طابعها الحديث، وهذا فارق رئيس بين اللسانيّات العربيّة ونظيرتها الغربيّة.

ولنا في هذا المخطّط أن نتصوّر وجه المقاربة بين النظرية النحوية لعبد القاهر الجرجانيّ وبين النظرية اللسانية للمنهج الوصفيّ:



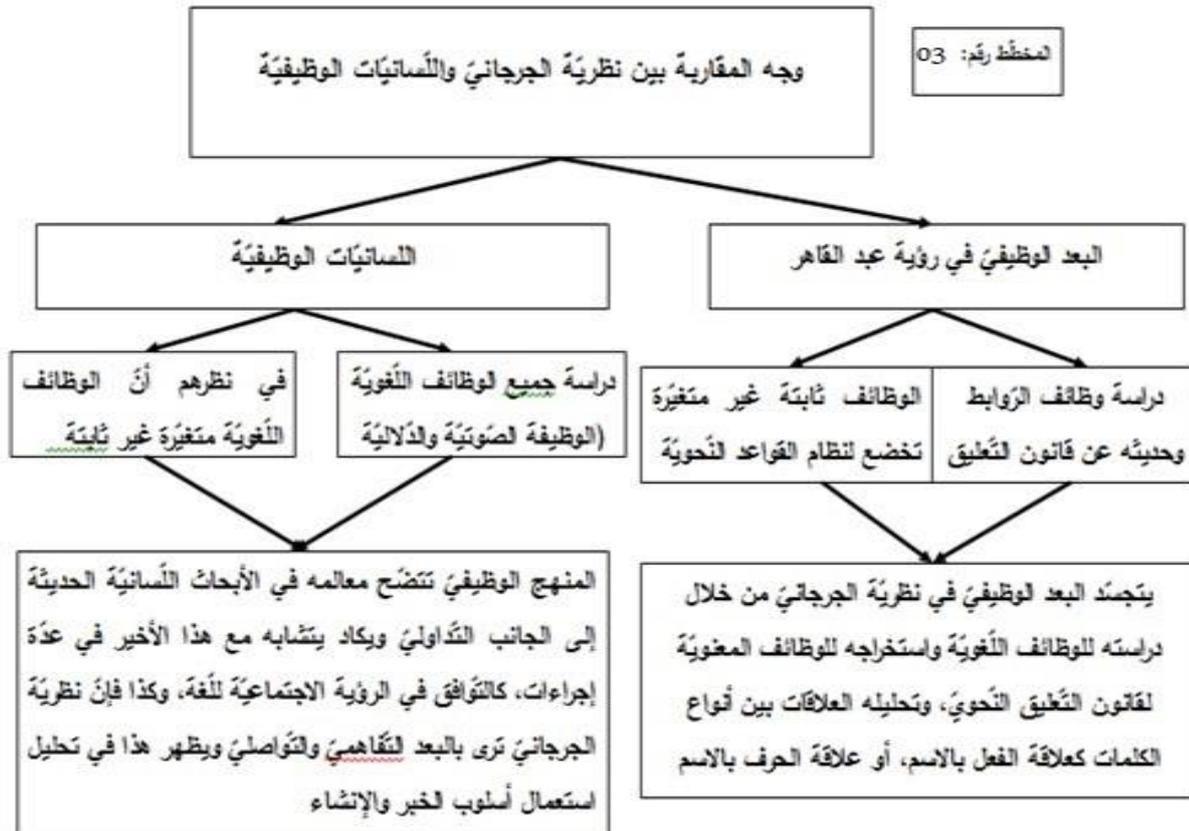
3- النظرية النحوية عند الجرجاني واللسانيات الوظيفية: من أكبر النظريات اللسانية تقاربا مع نظرية الجرجاني النحوية نجد الوظيفية: التي أقامت منهجها على دراسة جل وظائف اللغة انطلاقا من وظائفها التركيبية داخل نظام اللغة (الوظيفة الصوتية والصرفية والنحوية) وصولا إلى الوظائف الخارجية (الاستعمال والأداء)، ولنا هن أن نستعرض النقاط المعرفية والمنهجية المشتركة بين النظريتين، ومنه:

-تبنّت اللسانيات الوظيفية البعد الاجتماعي في دراسة الوظائف، فلم تكن دراستها تقتصر على دراسة مستوى معين من الوظائف، بل شمل الوظائف الداخلية والخارجية معا، فأصحاب هذا الاتجاه يرون أنّ دراسة اللغة تكمن في "البحث عن الوظائف (Functions) التي تؤديها في المجتمع أثناء تواصل أفرادها"¹⁷، أما النظرية النحوية عند الجرجاني؛ فقد جاء اهتمامها البالغ والواسع بالوظيفة الجمالية التنظيمية الأدائية التي تؤديها في التواصل (أي الجانب الاجتماعي) وفق ما تقتضيه قواد النحو من أحكام وضوابط، وقد أشار عبد القاهر إلى هذه النقطة في مستعرض حديثه عن النظم حيث قال: "واعلم أنّ ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت، فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخل بشيء منها؛ وذلك أنّنا لا نعلم شيئا يتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كلّ باب وفروقه، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: زيدٌ منطلقٌ، وزيدٌ ينطلقٌ، وينطلقٌ زيدٌ ومنطلقٌ زيدٌ وزيدٌ المنطلقٌ، والمنطلقٌ زيدٌ، وزيدٌ هو المنطلقٌ وزيدٌ هو منطلقٌ"¹⁸، فالوظيفة البلاغية التوصيلية الفنية والأدائية؛ كلّها تنطلق من القواعد النحوية كما وصف الإمام عبد القاهر فخرجها عن النظام النحوي -لاشك- يؤدي إلى

انحرافها عن الأداء التّواصليّ الاجتماعيّ الصّحيح وهذا يضع الكلام المستعمل موضع الخطأ، وبذلك تختلّ أساليب العربيّة، ويوضّح الجرجانيّ أنّ بعد التزام قواعد التّحوّ يغيء البحث في الأساليب من حيث التّقديم والتّأخير وغيرهما. وقد كان ذكره في استخراج أوجه نظمه؛ موحيا بوجود آثار جليّة في وظيفة المعنى يحكمها عامل التّقديم والتّأخير لوظيفة الإخبار؛ فتتغيّر المقاصد وتتعدّد المشاهد، وبذلك كانت رؤية الجرجانيّ الوظيفيّة في شرح معاني التّحوّ.

-تعتمد الوظيفيّة مبدأ (الاقتصاد اللّغويّ The Linguistic Economy)؛ وهو القصد في المعنى واختصار الكلام، والهدف منه هو "إزاحة ما قد يكتنف الكلمة من غموض أو تقليص كلّ تمييز غير مفيد، وإظهار تمييزات جديدة"¹⁹، والجرجانيّ كان أشدّ حرصا على إرساء هذا المبدأ المتمثّل في الانتقاء والتّحسين، فكان يرفض الإطناب من غير فائدة ويحبّب استخدام اللفظ الكفيل بتحقيق معناه، فجاء من قوله في هذا الجانب: "وجملة الأمر أنّه لا بدّ لقولنا الفصاحة من معنى يعرف فإنّ كان ذلك المعنى وصفا في ألفاظ الكلمات المفردة، فينبغي أن يشار لنا إليه وتوضع اليد عليه ومن أبين ما يدلّ على قلّة نظرهم أنّه لا شبهة على من نظر في كتاب تذكر فيه الفصاحة أنّ الاستعارة عنوان ما يجعل به اللفظ فصيحًا، وأنّ المجاز جملته، والإيجاز من معظم ما يوجب للفظ الفصاحة"²⁰، فالجرجانيّ أظهر قيمة اختصار اللفظ إن لم يكن في الاختصار عيب يظهره المعنى، أو نقص في الأداء، وهذا يحاكي الاستعمال في التّواصل، بل إنّ الاستعمال هو الفيصل على الحكم في إيجابيّة الاختصار وفي عدم حصول ذلك، فحسب عبد القاهر ليس ضرورة أن يكون عموم الاختصار فائدة؛ كونه تحكمه ضوابط المقام المناسب.

-تكلّم النّاطم عن طبيعة العلاقة القائمة بين المسند والمسند إليه وما يلحق بها في التّركيب من ارتباط وظيفيّ دلاليّ، فكان الجرجانيّ يقيم تحليله لقانون التّعليق انطلاقا من هذه العلاقة وأعطى لها بعدا تواصليا يحكمه المعنى الوظيفيّ، وهذا الذي انتهجته اللّسانيّات الوظيفيّة، فقد رأت في العلاقة التّركيبية الإسناديّة تكاملا له أبعاد وظيفيّة تواصلية، متبنين طرح (أندري مارتيني André Martinet)، فكان من تحليله للجملة بأن قسّمها إلى وحدات متكافئة تركيبيا في تكوين المعنى، فقسّم الكلام إلى عبارات (جمل)، وجعل كلّ عبارة ترتبط بجميع وحداتها بمسند واحد أو بمسندات متلاحمة، ولكلّ مسند وظيفته المحدّدة، وهنا يكمن وجه الشّبه المنهجيّ بين النّظريتين في قراءة جملة الإسناد، ولنا هنا في المخطّط أن استعرض هذا التّوافق وأبين فوارقه:



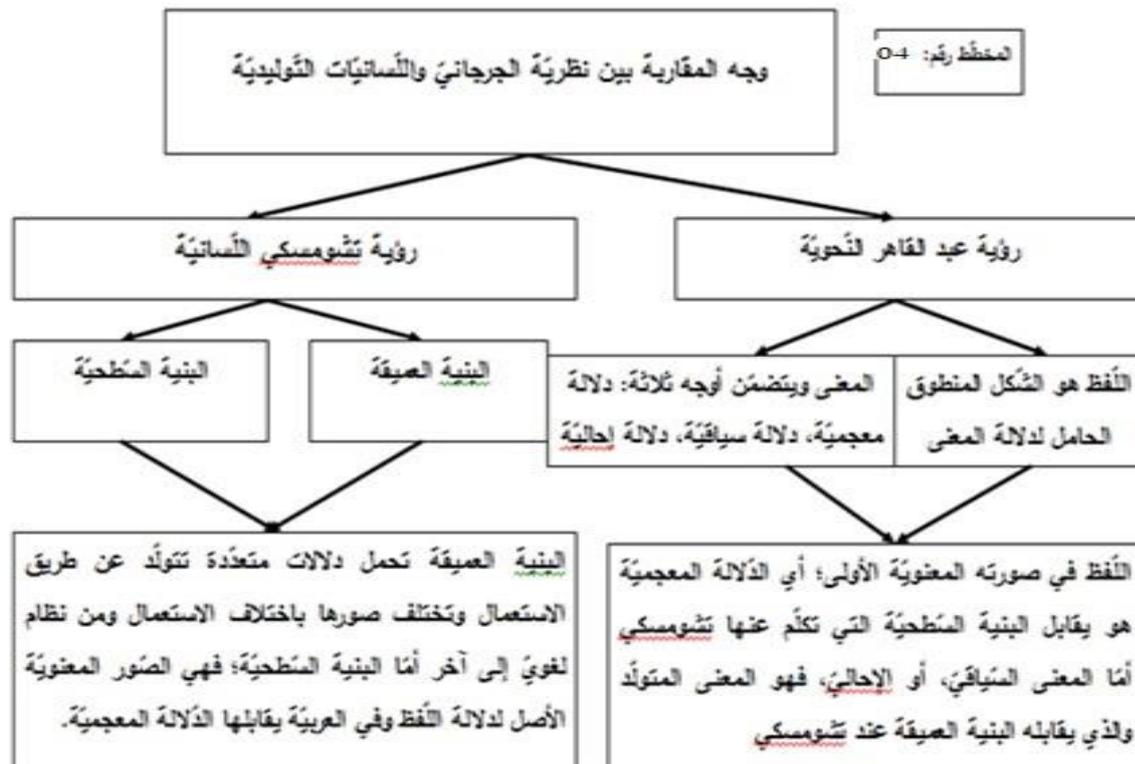
4- النظرية النحوية عند الجرجاني واللسانيات التوليدية التحويلية: بالرغم أنّ هذا الاتجاه ليس له من وجه الشبه والمقاربة مع ما تنصّ عليه نظرية الجرجاني من مبادئ إلا أننا نجد في بعض التقاربات المنهجية والمعرفية، نذكرها فيما يلي:

يعالج تشومسكي قضايا التركيب بنظرة عقلية منطقية متأثرا بفلسفة 'ديكارت'، وهنا يقابله توافقا كبيرا في أسلوب الجرجاني الذي نجده دائما يقف على التحليلات العقلية والمنطقية فمن مواطن منهجه المنطقي قوله: "وجملة الأمر أنّه لا يرى النقص يدخل على صاحبه في ذلك إلا من جهة نقصه في علم اللغة؛ لا يعلم أنّها هنا دقائق وأسرار طريق العلم بها الرؤية والفكر، ولطائف مستقاهما العقل، وخصائص معان ينفرد بها قوم قد هدوا إليها ودلّوا عليها، وكشف لهم عنها، ورفعت الحجب بينهم وبينها، وأنها السبب في أن عرضت المزية في الكلام، ووجب أن يفضل بعضه بعضا وأن يبعد الشأؤ²¹ في ذلك، وتمتدّ الغاية ويعلو المرتقى، ويعزّز المطلب حتّى ينتهي الأمر إلى الإعجاز²² فإنّ تأملنا جيّدا في كلام الجرجاني نجده يخاطب العقل بلغة العقل المقنع؛ فلا يحتجّ إلا بما يراه مقنعا نافعا لتحقيق بغيته، فعبارته: (لا يعلم أنّها هنا دقائق وأسرار طريق العلم بها الرؤية والفكر ولطائف مستقاهما العقل)، وكأنّه يظهر منهجه الاستدلاليّ وأسلوبه المنطقيّ التحليليّ فالرؤية: هي التّأصيل، والفكر: هو إحكام العقل فيما روي ونقل، ولطائف مستقاهما العقل: هو التّحليل والاستدلال والإضافات التي لا تتعارض مع النّقل ويتقبّلها العقل، ومن قوله "وهذه كلّها عبارات عمّا يدرك بالعقل ويستنبط بالفكر"²³، فهذا واضح البيان في إقرار أسلوب الجرجاني -رحمه الله- وكتابه دلائل الإعجاز؛ كلّ مباحثه تدلّ على عمق نظرة مؤلفه بل تظهر قيمة طرحه المعرفي، وأثر أسلوبه التفسيري الحجاجي العقلي الرّصين وهو ما تسمو إليه اللسانيات التوليدية.

-ومن القواسم المشتركة بين العالمين عبد القاهر الجرجاني وناعوم تشومسكي؛ رؤيتهما المنطقيّة التجريدية في معالجة القضايا اللغوية المختلفة، فرغم أنّ الاختلاف في تحليل هذه القضايا مرده اختلاف طبيعة المادة المدروسة؛ إلا أنّهما من وجه المقاربة قد ارتسما 'خطاً منطقيّاً درساً من خلاله مسائل التركيب' وقضايا المصطلح فيما تعلق بمعاني اللفظ وضوابطه، ويبقى أنّ الجرجاني جاء كلّ اهتمامه في دراسة قواعد النظم ودوره في الاستعمال الكلامي؛ أي الاهتمام بالبعد الاجتماعي للاستعمال اللغوي في حين أنّ تشومسكي كان اهتمامه البالغ منصباً على دراسة قضايا التوليد والتحويل اللفظي واهتم بدراسة وتحليل الأبعاد الداخليّة للغة ضمن إطارها النفسي الفردي.

-ذكر تشومسكي مفاهيم لغوية جديدة منها مفهوم البنية العميقة والبنية السطحية؛ حيث "يهتم تشومسكي بالوصول إلى البنية العميقة والأصل، ليتّم التّواصل بنجاح مع المتكلم وفهم مقصده؛ فالعميقة تبحث عن الأصل في الجملة، والسطحية هي التي نجد فيها الإضافة والحذف، والتأخير، ولا بدّ من تحديد الأصل أولاً، ثمّ البحث عن التحويلات الطارئة التي وصلت بالجملة إلى بنيتها السطحية"²⁴، وإجراء التحويل عند تشومسكي يتمّ عبر (تحويل البنية العميقة إلى بنية سطحية من خلال عمليات الحذف والزيادة والتوسّع، والاختصار، وإعادة التركيب وغيرها)²⁵، وإذا حذفنا تلك الإجراءات المتخذة؛ فإننا نحصل على البنية الأصل (العميقة)، وهنا نلتصم توافقاً بين رؤية الجرجاني في شرح تعالق اللفظ والمعنى ووظيفتهما، وبين ما تنصّ عليه نظرية تشومسكي.

ولنا في هذا المخطّط البياني أنّ نقدّم رؤية تقريبية لبيان الوصف المشترك في مفهوم البنية العميقة والسطحية عند تشومسكي، وبين اللفظ والمعنى في رؤية الجرجاني:



5- النظرية النحوية عند الجرجاني واللسانيات التداولية: نكاد نجد توافقا كبيرا بين نظرية الجرجاني النحوية في كتابه الدلائل، وبين ما جاءت به اللسانيات التداولية، فالجرجاني بحث في الأداء وفي استعمال أساليب الكلام، واللسانيات التداولية درسها اللساني يقع في هذا المجال وسنقوم في هذه المقاربة على استخراج أهم النقاط المشتركة معرفيًا ومنهجياً بين النظريتين: نستطيع القول بأن اللسانيات التداولية كان لها البعد التقاربي الأكثر توافقا والنظرية النحوية عند عبد القاهر الجرجاني، فهي اختصت بدراسة استعمال اللغة ووقفت على الجوانب المحيطة بها أثناء الاستعمال، وهذا المسلك كان واضحاً في نظرية الجرجاني النحوية؛ الذي أقام تحليله بناء على العلاقة الأدائية التواصلية التي قوامها الخطاب.

-تحليل الجرجاني للعلاقات الخطابية يستند إلى عنصر الخطاب (المتكلم والسامع) والحكم على نجاح التواصل يرتكز على مقدرات هاذين العنصرين حيث يقول عبد القاهر: "ألا ترى أنك إذا قلت هو كثير رماد القدر، أو قلت طويل النجاد، أو قلت في المرأة نؤوم الضحى؟؛ فإنك في جميع ذلك لا تفيد غرضك الذي تعني من مجزء اللفظ، ولكن يدل اللفظ على معناه الذي يوجه ظاهره، ثم يعقل السامع من ذلك المعنى على سبيل الاستدلال معنى ثانياً هو غرضك؛ كمعرفتك من كثير رماد القدر أنه مضياف ومن طويل النجاد أنه طويل القامة، ومن نؤوم الضحى في المرأة؛ أنها مترفة مخدومة لها من يكفها أمرها"²⁶، حين نتتبع تحليل ووصف الجرجاني لهذا الحوار الذي قد يدور على وجه التمثيل منه بين المتكلم والسامع، وكان الجرجاني يضع فيه شروطاً تكاد تتوافق والمنحى التداولي الحديث، فحين يقول: (ألا ترى أنك إذا قلت هو كثير رماد القدر أو قلت طويل النجاد أو قلت في المرأة نؤوم الضحى؟)، فهي أفعال القول بدلالات الإنجاز وبوجه تقريبي لغوي مجازي يحيلك إلى معنى ثان واضح الصورة محتمل الحصول، فقولنا: المرأة نؤوم الضحى، فالمعنى الإنجازي يتضح في المعنى المسلم بحصوله، وهو دلالة الجملة، وأما المعنى المقدر؛ فهو أن المرأة التي يتوقر لها مأكلمها ومشربها وتقضى حوائجها، فهي لا تنهك نفسها بالتبكير، فتصبح نائمة حتى وقت الضحى وهذا في المعنى المستخلص يسمى المعنى الإحالي المسلم بحصوله لتوقر العامل الذي يؤدي إليه وضمن مستلزمات الحوار أيضاً، نجد الجرجاني يعطي السامع دوراً أساساً في إنجاز عملية التواصل إلى جانب المتكلم، وفي المقابل التداولي للسامع صلة مباشرة بقاعدة الفعل التأثيري، وبه يكون الحكم على نجاح عملية التواصل اللغوي.

-المنهج التداولي أقرب المناهج إلى النظرية النحوية عند الجرجاني، وسبب ذلك أن التداولية بحثت في التواصل، ونظرية الجرجاني النحوية في كتابه دلائل الإعجاز جاء البحث فيها عن الاستعمال والفرق الجوهرية بينهما أن التداولية تنطلق من عدة نظريات فلسفية مختلفة قديمة وحديثة (سيرل وأوستين) لإقرار قواعدها في التواصل في حين أن نظرية الجرجاني؛ انطلقت من قواعد النحو، وهذا ما أقره عبد القاهر في وصف صورة النظم، قائلاً: "واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيع عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك؛ فلا تخل بشيء منها، وذلك أننا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه"²⁷؛ أي أن التواصل تحكمه قواعد النحو.

-تقف التداوليّة على مبادئ منتظمة تنطلق من خلالها للحكم على العمليّة التواصليّة الكلاميّة وهذه المبادئ لها مقابل في نظريّة الجرجانيّ، ونوازي بينها كالآتي:

1-5 مبدأ الكَمّ (Principle Of Quantity): وهو أن تجعل "مشاركتك تفيد القدر المطلوب من الإخبار، ولا تجعل مشاركتك تفيد أكثر ممّا هو مطلوب"²⁸، ولهذا المبدأ في نظريّة النّظم توافق صريح، فكان من قول الجرجانيّ: "ويدلّك على عظم شأن النّظم وتعلم به كيف يكون الإيجاز به؟. وما صورته؟، وكيف يزداد في المعنى من غير أن يزداد في اللفظ؟"²⁹؛ جاءت هذه العبارة في شرحه لنظم آية قرآنيّة، فهو بشرحها يظهر قيمة معنى الموازنة المنتظمة في اختيار اللفظ الذي يحقق الصّورة المرجوّة دون قصر مخلّ ولا زيادة دون فائدة، وهذا المبدأ راسخ واضح في رؤية الجرجانيّ.

2-5 مبدأ الكيف (Principle Of Quality): مفهومه في التداوليّة أن تقول ما هو صحيح أو، وما يعتقد صحّته، "ولا تقل ما تعتقد أنّه كاذب، ولا تقل ما لا تستطيع البرهنة عليه"³⁰، وهذا المبدأ له مقابل في نظريّة النّظم عند الجرجانيّ، فقد جاء في شرحه للخبر قوله: "كذلك لا يتصوّر أن يكون خبر؛ حتى يكون له مخبر يصدر عنه، ويحصل من جهته، ويكون له نسبة إليه وتعود التّبعة فيه عليه؛ فيكون هو الموصوف بالصدّق إن كان صدقا، وبالكذب إن كان كذبا، أفلا ترى أنّ من المعلوم أنّه لا يكون إثبات ونفي؛ حتى يكون مثبت وناقض وناف يكون مصدرهما من جهته، ويكون هو المزجيّ لهما، والمبرم والنّاقض فيهما، ويكون بهما موافقا ومخالفا، ومصيبا ومخطئا"³¹.

فكلّها أحكام قدّمها عبد القاهر الجرجانيّ لبيان حسن اختيار اللفظ في نظم الكلام، فجعلها شروطا لبيان صدق المعنى، وإلا فهو كلام لا دليل عليه.

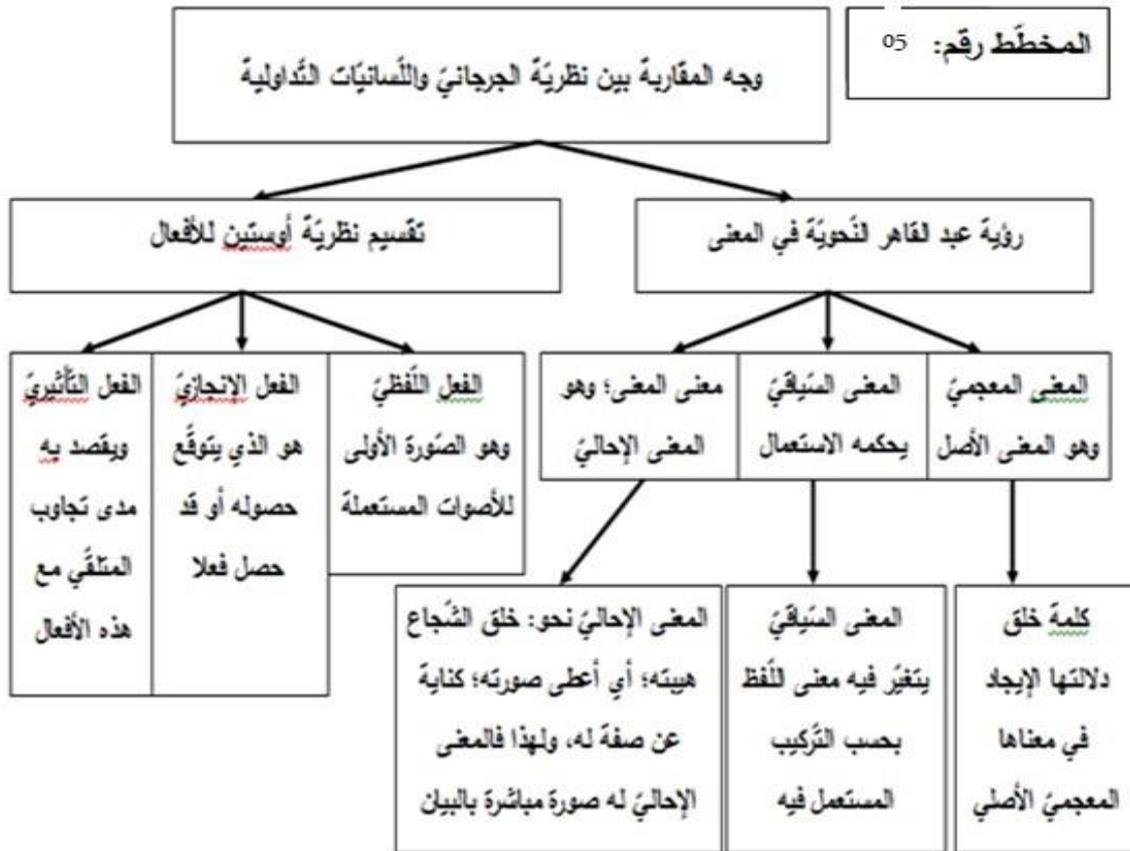
3-5 مبدأ المناسبة (الملائمة) (Principle Of Relevance): وهو "عبارة عن قاعدة واحدة لتكن مشاركتك ملائمة"³²؛ أي أن يتوافق كلامك والموضوع المستهدف من الكلام فلا يخالفه في شيء؛ كي لا يختلّ المعنى، وهذا المبدأ راسخ في البلاغة العربيّة، ويعرف بمبدأ (مطابقة المقال للمقام)، وجاء على ذكره في دلائل الإعجاز مواضع عدّة، فمن قول النّاظم عليه: "وجميع الكلام معان ينشئها الإنسان في نفسه ويصرفها في فكره، ويناجي بها قلبه، ويراجع فيها عقله، وتوصف بأنّها مقاصد وأغراض"³³، فعبر هذه العمليّة يتمّ التوافق الدّلالي بين معاني الكلام وبين المقام السيّاق المراد.

4-5 مبدأ الطّريقة (Principle Of Manner): وهو ترتيب الكلام في أسلوب منتظم ويقتضي ذلك "الابتعاد عن اللّبس وتحرّ الإيجاز وتحرّ التّرتيب"³⁴، ونجد في نظريّة الجرجانيّ ما يقابل هذا المبدأ وهو قوله: "كما يفضل هناك النّظم النّظم، والتّأليف التّأليف والنّسخ النّسخ، والصّيغة الصّيغة ثمّ يعظم الفضل، وتكثر المزيّة؛ حتى يفوق الشّيء نظيره، والمجانس له درجات كثيرة، وحتى تتفاوت القيم التّفاوت الشّديد؛ كذلك يفضل بعض الكلام بعضا، ويتقدّم منه الشّيء الشّيء، ثمّ يزداد فضله ذلك، ويترقّى منزلةً فوق منزلةً، ويعلو مرقبًا بعد مرقب، وتستأنف له غاية بعد غاية، حتى ينتهي إلى حيث تنقطع الأطماع، وتحسّر الظّنون، وتسقط القوى، وتستوي الأقدام في العجز"³⁵. في معاني عباراته إحياءات مباشرة على أهميّة مراعاة المنوال الذي ينظم فيه الكلام، بل نستطيع القول أنّ الجرجانيّ

جلّ كلامه جاء حول أصول التّظم، فقد بحث في الطّريقة المنهجية الصّحيحة التي يكون عليها نظم الكلام، ويضبط بها ميزان المعاني.

-تقسّم التّداولية الأفعال إلى ثلاثة أقسام اعتمادا على نظرية 'أوستين'، أولا: الفعل اللفظي (Locutionary Act)؛ وهو الذي يمثّل الأصوات المنطوقة ذات الدلالة الأصليّة. ثانيا: الفعل الإنجازي (Illocutionary act)؛ ويمثّل المعنى الإضافي اللفظي المرتبط بالحصول (الأداء).

ثالثا: الفعل التّأثيري وهو الناتج عن القول، وهذا يقابله في نظرية الجرجاني ثلاثية: اللفظ والمعنى، ومعنى المعنى. ولنا في هذا المخطّط أن نوضّح ذلك:



خاتمة:

بعد ما كانت لنا محطات مقاربة منهجية ومعرفية بين أهمّ التّظريّات اللّسانية الحديثة بدءا باللسانيات البنيوية، ثمّ الوصفية، وبعدها الوظيفية، ثمّ التوليدية وصولا إلى التداولية، وبين نظرية عبد القاهر الجرجاني النّحوية المنطلقة كليّة من كتابه دلائل الإعجاز، فأهمّ ملاحظة ندرجها هي أنّ جلّ ما تنصّ عليه التّظريّات اللّسانية الحديثة له قاسم مشترك في عمل الجرجاني النّحوي، وبخاصّة فيما تعلق باللسانيات الوظيفية واللسانيات التداولية، وفي ذلك دليل على مرونة وكفاءة نظام اللغة العربيّة من جهة، واعتراف ضمني بجهود الجرجاني المعرفية والمنهجية من جهة أخرى؛ فنظرية عبد القاهر تتلاقى مع آراء "علماء اللّغة المحدّثين بفكره الفدّ داخل مجال البحث اللّغوي -خاصّة ما جاء في قضية العلاقات القائمة بين الفكر واللّغة - إذ لا كيان للغة -إلا في ذهن الأفراد، ولا وجود للأفكار بدون

كلمات ولا حياة للكلمات بدون أفكار، وبأنّ اللّغة هي أساس الفكر، وأنها طريق الإنسان إلى إدراك الحياة ومعرفة الحقيقة³⁶، وفي هذا كلّ دليل على نباهة علماء العربيّة، وعلوّ شأنهم العلميّ في تحقيق الغايات التي تزامت عليها النظريات اللسانية الغربية لتحقيقها في الفترة الحديثة، فقد أقدموا على تنوير الدراسات اللغوية العربيّة بتلك القراءات المعرفية الثمينة وعبر تلك الخطوات الإجرائية الرصينة والتي رفعت من شأن نظام اللغة العربي في جوانبه المختلفة (النحو، الباغية، الدلالة...)، وضبطت حدود قواعده، ورسمت إطاره المنهجي الإجرائي الخاص. وهذا سيكون ضمانا لصيرورة وديمومة هذا الصّرح المعرفي المشيد بإحكام دون أن يحصل فيه انحراف أو يقع فيه اعوجاج يمس أصالته ويؤثر في خاصيته، أو يقلل وينقص من كفاءته. ويبقى الاختلاف طبعا قائما بين المناهج اللسانية العربيّة وبين نظريّة الجرجانيّ التحوية لأسباب أجلاها وضوحا؛ اختلاف طبيعة المادة اللغوية؛ فهذا العامل الطبيعيّ يشكّل فجوة عميقة تقف حائلا مانعا أمام أيّ مقارنة شموليّة بين النظريّة التحوية العربيّة وبين نظيراتها الغربيّة. واختلاف المادة اللغوية يعني اختلاف الخصائص المشكلة لها واختلاف الخصائص حتما سيؤدي إلى اختلاف الجانب التطبيقي الذي يجعل من كل نظرية لها إجراءاتها التي تلائمها وتتوافق معها. ويبقى المشترك القائم هو أنّ جلّ الدّراسات اللّغوية تستهدف دراسة نظام اللّغة أيّ كانت هذه اللّغة لأنّ كلّ الجماعات البشرية تتواصل بلغتها المتعارف عليها، ومن صفة اللّغة أن تضمن تواسلا فعّالا بين مستعملها. ولهذا نجد أحيانا بعض التّوافقات المنهجية والمعرفية في عرض التّفسير اللّغوية... وهكذا كان عملنا في هذا المقال حول هذه الدّراسة. وما نقره هنا أنّ هذه الأعمال لا يمكن حصرها في أدراج مقال تحكمه ضوابط محدّدة بل يحتاج إلى متسع وافر لاستخلاص الكم الزّاهر... لأنّها دراسة شاسعة يرافقها البحث العميق والشّرح الدّقيق، فلا يمكن قصرها وحصرها هنا... بل يجب تنظيم وتفعيل دراسات موسعة متخصصة في شكل ملتقيات موجهة لمناقشة وعرض هذا التّحصيل الحاصل، والوقوف على مجريات المنجز اللّساني الغربي بطابعه الحديث والمعاصر، ثمّ عرض هذا الوافد المعرفي على ميزان اللّغة العربيّة؛ لنستخلص ما ينهّي أبحاثنا اللّغوية من جهة ونستوقف ما يتعارض مع خصوصيتها الدّاتية (التكوينية) من جهة أخرى.

الإحالات:

¹-فردينان دو سوسير، علم اللّغة العام، ترجمة يوثيل يوسف عزيز، مراجعة النّص العربيّ مالك يوسف المطليّ آفاق عربيّة الأعظميّة، بغداد، 1985م، (د، ط)، ص 27.

²-المرجع نفسه، ص 36.

³-عبد القاهر الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، تحقيق محمّد رضوان الدّاية وفايز الدّاية، دار الفكر، دمشق، سورية (1427هـ، 2007م)، ط 1، ص 479.

⁴-فردينان دو سوسير، علم اللّغة العام، ص 37.

⁵-جوناثان كلر، فردينان دوسوسير تأصيل علم اللّغة الحديث وعلم العلامات، ترجمة وتقديم محمود حمدي عبد الغنيّ، مراجعة محمود فهم حجازي، المجلس الأعلى للثقافة، (د، م)، 2000م، (د، ط)، ص 65.

⁶-عبد القاهر الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، ص 101.

- 7- منقور عبد الجليل، علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، سورية (1421هـ، 2001م)، (د، ط) ص 57.
- 8- تراث حاكم الزيادي، الدرس الدلالي عند عبد القاهر الجرجاني، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن (1432هـ، 2011م)، ط 1، ص 112.
- 9- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 158.
- 10- فالاعتباطية اللغوية التي يقصدها دوسوسير أن "العلاقة التي تربط الدال والمدلول علاقة وضعية غير طبيعية غير حتمية فلا يوجد في سلسلة الأصوات التي تمثل الدال ما يدل على المدلول عليه إنما تم ذلك بالتواطؤ والاصطلاح" ينظر، خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصة للنشر والتوزيع، الجزائر العاصمة، 2006م، ط 2، ص 22.
- 11- ينظر، كاترين فوك وبيارلي قوفيك، مبادئ في قضايا اللسانيات المعاصرة، تعريب المنصف عاشور، مراجعة راجح اسطمبولي ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر العاصمة، 1984م، (د، ط)، ص 22.
- 12- محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان 1980م، ط 1، ص 375/374.
- 13- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 97.
- 14- أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر العاصمة، 2005م، ط 2، ص 187.
- 15- ماريو باي، أسس علم اللغة، ترجمة أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، مصر، (1419هـ، 1998م)، ط 8، ص 120.
- 16- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 98.
- 17- شفيقة العلوي، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2004م، ط 1، ص 16.
- 18- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 123/122.
- 19- أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص 155.
- 20- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 423.
- 21- الشأو: الغاية والأمد، ينظر، ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف القاهرة، مصر، (د، ط)، ج 8، مادة، شأئي، ص 9.
- 22- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 64.
- 23- المصدر نفسه، ص 474.
- 24- خليفة بوجادي، اللسانيات النظرية دروس وتطبيقات، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، العلمة، الجزائر، 2012م، ط 1، ص 97.
- 25- أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص 232.
- 26- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 268.
- 27- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 123/122.
- 28- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2005م، ط 1، ص 34/33.
- 29- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 288.
- 30- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ص 34.
- 31- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 481.
- 32- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ص 34.
- 33- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 481.
- 34- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ص 34.
- 35- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 35.
- 36- ينظر، أحمد محمود سعيد أبو دنيا، الفكر اللغوي عند عبد القاهر الجرجاني، بشبكة الألوكة الأدبية واللغوية، تاريخ النشر: 2010/10/17م، الموقع الإلكتروني: <http://www.alukah.net>.

المراجع:

- 1- أحمد محمود سعيد أبو دنيا، الفكر اللغويّ عند عبد القاهر الجرجانيّ، بشبكة الألوكة الأدبيّة واللّغويّة، تاريخ النّشر: 2010/10/17م، الموقع الإلكترونيّ: <http://www.alukah.net>.
- 2- أحمد مومن، اللّسانيّات النّشأة والتّطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر العاصمة، 2005م، ط2.
- 3- تراث حاكم الزّبادي، الدّرس الدّلاليّ عند عبد القاهر الجرجانيّ، دار صفاء للنّشر والتّوزيع، عمّان، الأردن (1432هـ، 2011م)، ط1.
- 4- خليفة بوجادي، اللّسانيّات النّظرية دروس وتطبيقات، بيت الحكمة للنّشر والتّوزيع، العلمة، الجزائر، 2012م، ط1.
- 5- خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللّسانيّات، دار القصبه للنّشر والتّوزيع، الجزائر العاصمة، 2006م، ط2.
- 6- جوناثان كلر، فردينان دو سوسير تأصيل علم اللّغة الحديث وعلم العلامات، ترجمة وتقديم محمود حمدي عبد الغنيّ، مراجعة محمود فهم حجازي، المجلس الأعلى للثقافة، (د، م)، 2000م، (د، ط).
- 7- شفيقة العلوي، محاضرات في المدارس اللّسانيّة المعاصرة، أبحاث للترجمة والنّشر والتّوزيع، بيروت، لبنان، 2004م، ط1.
- 8- عبد القاهر الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، تحقيق محمّد رضوان الدّاية وفايز الدّاية، دار الفكر، دمشق، سورية (1427هـ، 2007م)، ط1.
- 9- فردينان دو سوسير، علم اللّغة العام، ترجمة يوثيل يوسف عزيز، مراجعة النّص العربيّ مالك يوسف المطليّ أفق عربيّة الأعظميّة، بغداد، 1985م، (د، ط).
- 10- كاترين فوك وبيارلي قوفيك، مبادئ في قضايا اللّسانيّات المعاصرة، تعريب المنصف عاشور، مراجعة رابع اسطمبولي، ديوان المطبوعات الجامعيّة، بن عكنون، الجزائر العاصمة، 1984م، (د، ط).
- 11- ماريو باي، أسس علم اللّغة، ترجمة أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، مصر، (1419هـ، 1998م)، ط8.
- 12- منقور عبد الجليل، علم الدّلالة أصوله ومباحثه في التّراث العربيّ، منشورات اتّحاد كتّاب العرب، دمشق، سورية (1421هـ، 2001م)، (د، ط).
- 13- محمّد حسين آل ياسين، الدّراسات اللّغويّة عند العرب إلى نهاية القرن الثّالث، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، 1980م ط1.
- 14- مسعود صحراوي، التّداوليّة عند العلماء العرب دراسة تداوليّة لظاهرة الأفعال الكلاميّة في التّراث اللّسانيّ العربيّ، دار الطّليعة للطباعة والنّشر، بيروت، لبنان، 2005م، ط1.
- 15- ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف القاهرة، مصر، (د، ت)، (د، ط).